برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ١٩ - ١٩٩٩/١٠/٢٢

تقارير التقييم

البند ٤ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

A

Distribution: GENERAL

WFP/EB.3/99/4/1

31 August 1999

ORIGINAL: ENGLISH

التقييم الختامي للبرنامج القطري باكستان (١٩٩٤-١٩٩٨)

الموجز

لعل البرنامج القطري باكستان هو أول محاولة من جانب **البرنامج** لإعادة صياغة عملياته في شكل برنامج قطري، أجيز جزئيا بأثر رجعي، في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦. وقد تم تجميع المشروعات الجارية لتكوّن في مجموعها البرنامج القطري للسنوات ١٩٩٤ - ١٩٩٨، الذي يراعي على نحو أدق التزامن مع عمليات **الأمم المتحدة** الأخرى بدلا عن إعداد برنامج قطري يركز على أنشطة جديدة. وبالتالي جرى تصميمه دون أن تتوافر له مؤشرات واضحة لقياس نتائجه، وهو ما يجب مراعاته عند النظر في نتائج هذا التقييم.

ويركز البرنامج القطري باكستان تدخلاته في مجالين منفصلين تماما: الأول يشمل قطاعات الصحة والتعليم، ضمن برنامج العمل الاجتماعي الحكومي، والثاني قطاع إدارة الموارد الطبيعية.

وانتهت بعثة التقييم إلى أن الأمن الغذائي في باكستان مسألة متصلة بالدخل أكثر من اتصالها بضمان توافر الغذاء، وأن المعونة الغذائية ما هي إلا قيمة تضاف إلى الدخل وليست محاولة لتوفير الغذاء للاستهلاك المباشر.

وانتهى الرأي إلى أن البرنامج القطري يتواكب تماما مع الخطط الإنمائية التي وضعتها الحكومة لصالح القطاعات المعنية، وأنه يعكس في نفس الوقت الأولويات التي حددتها مجموعة الجهات المانحة. وقد أتاح النهج البرامجي **للبرنامج** مواءمة أنشطته على نحو أكثر فعالية لمواجهة عدم الانتظام في توريد السلع. إلا أنه كان من الضروري دراسة التدخلات المقررة في إطار أوسع للتأكد من أن مساعدات **البرنامج** حققت التأثير المنشود على المجموعات السكانية المقصودة. وقد يقتضي ذلك ربطها على نحو أوثق ببرامج الشركاء الآخرين في مجال التنمية. ولاحظت البعثة أن التجارب في هذا المجال اختلفت على نحو كبير بين العمليات المنجزة في مجال إدارة الموارد الطبيعية والتي من المرجح استكمالها بفضل أنشطة الأطراف الأخرى المساندة، وبين ما تم في إطار برنامج العمل الاجتماعي الحكومي والذي اتسم بصفة عامة بقدر أقل من هذا النوع من المشاركة. وبالرغم من أن نتائج العمليات لن تتضح تماما إلا في مرحلة لاحقة، إلا أن النتائج التي تحققت حتى الآن تفاوتت فيما بينها. وكان من رأي البعثة أنه يتعين إعادة تقييم التدخلات، ولاسيما في المجال الصحي.

وتضمن التقرير عددا من التوصيات تهدف إلى توثيق أواصر المشاركة مع الجهات المانحة الأخرى، وإلى تعزيز مشاركة المجموعات المحلية، وبذل المزيد من الجهد من أجل تحسين أسلوب تحديد الأهداف، وتعزيز أعمال الرصد، وإقامة علاقات تشغيلية مع الحكومة تتسم بقدر أكبر من الفعالية.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي** بفترة كافية.

مدير مكتب التقييم: A. Wilkinson رقم الهاتف: 066513-2029

كبير موظفي التقييم: R. Huss رقم الهاتف: 066513-2358

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2641) .

المقدمة

١- وفقا للقرار ١٩٩/٤٧ للجمعية العامة **للأمم المتحدة**، الذي أعادت أيضا تعريفه **لجنة التنسيق الإدارية**، يمثل البرنامج القطري باكستان أول محاولة من جانب **البرنامج** لإعادة صياغة عملياته، لتصبح أكثر ترابطا ومرونة، وأفضل تناسقا مع برامج **الأمم المتحدة** الأخرى. فهو بمثابة تحول عن النهج الذي كان متبعا في الماضي القائم على مشروعات لا رابط بينها. وتأكيدا لإتباعها النهج البرامجي الجديد، اعتمدت عمليات **البرنامج** على استراتيجية أوضحها في شهر ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٩٤، مخطط الاستراتيجية القطرية لباكستان. وأعدت وثيقة البرنامج القطري التي توضح التدخلات الفعّالة لمساندة الاستراتيجية، على أساس مخطط الاستراتيجية القطرية، مع ترتيبها بحيث تواكب الدورات التخطيطية للحكومة و**لمنظومة الأمم المتحدة** على حدّ سواء. وقد أجيز البرنامج القطري جزئيا بأثر رجعي، في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦.

البرنامج القطري

٢- يتكون البرنامج القطري باكستان من تدخلات تنفذ على جبهتين منفصلتين تماما. وقد تم توفير الموارد اللازمة للأنشطة المقررة ضمن برنامج العمل الاجتماعي، ولا سيما التدخلات في مجالي الصحة والتعليم، ولإدارة الموارد الطبيعية.

٣- تهدف العمليات المخصصة للنواحي الصحية في القطاع الاجتماعي إلى تشجيع الحوامل والمرضعات على ارتياد المراكز الصحية بانتظام. كما أنها تتضمن الترويج لمرافق الرعاية الصحية الأولية وللاستفادة منها بشكل متزايد. وجرى تنفيذ البرنامج في مناطق وقع عليها الاختيار في مقاطعات البنجاب، وبلوخستان، ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية، والسند، بالإضافة إلى جامو وكشمير. وتم اختيار هذه المناطق استنادا إلى تدني المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية فيها. وتهدف التدخلات المقررة في المجال التعليمي إلى زيادة معدلات قيد الفتيات في المدارس الابتدائية، وتحسين مستويات المواظبة، والحد من عدد من يتسرب منهن. ومن بين الأهداف الأخرى المنشودة التغلب على تغيب المدرسين. وقد جرى تنفيذ برنامج القطاع التعليمي في مناطق وقع عليها الاختيار تابعة لمقاطعتي الحدود الشمالية الغربية وبلوخستان، وقد يمتد قريبا ليشمل السند والبنجاب. وكان الأساس المستخدم على نحو عريض لاختيار هذه المناطق هو انخفاض معدلات قيد الفتيات في المدارس الابتدائية.

٤- ويتمثل الحافز المقرر للبرامج المنفذة في كل قطاع من القطاعين الاجتماعيين في توزيع سلعة غذائية واحدة ذات قيمة غذائية عالية، وهي زيت الطعام. ففي المدارس، يتلقى المدرسون والتلاميذ مقابل "المواظبة الكاملة" لمدة شهر، علبة تحتوى على ٥ كيلو غرامات من زيت الطعام لكل فرد. أما في القطاع الصحي، فتوزع في المجموع أربع علب مقابل الزيارات المحددة لفترة قبل وبعد الوضع، بما في ذلك عمليات التطعيم والتحصين.

٥- تم تجميع خمس عمليات منفصلة نسبيا لتحويلها إلى تدخلات في إطار إدارة الموارد الطبيعية، وهي: باكستان ٢٤٥١ – المساعدة المقدمة لإدارة مناطق مجمعات المياه في طاربيلا ومنغلا وتضم أربع مناطق تابعة لوحدة حازارا الإقليمية بمقاطعة الحدود الشمالية الغربية؛ و باكستان ٤٦٥٩– إصلاح البيئة في وحدة مالاكاند الإقليمية بمقاطعة الحدود الشمالية الغربية؛ وباكستان ٢٣٠٩– أنشطة التنمية الريفية في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية وفي المناطق

القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية؛ وباكستان ٤٣٧٧- التنمية الريفية في بلوخستان. وكانت هذه المشروعات الخمس قيد التنفيذ قبل إدماجها في البرنامج القطري. واستنادا إلى العلاقة المفترضة بين تدهور البيئة والفقر، تركز الاهتمام في أول الأمر على الجوانب الطبيعية والبيئية، كإصلاح التربة والارتقاء بمستوى تقطير المياه والرقابة، وضمان توافر الكتل الخشبية والأعشاب على نحو مستدام. إلا أنه خلال فترة التنفيذ طرأ تحول سواء على نطاق هذه المشروعات أو على مراكز نشاطها. فقد بدأ تطبيق نهج الغابات الاجتماعية مع التشديد على التنظيم الاجتماعي الذي يشمل إدارة المجتمعات المحلية، والاعتماد على الذات، واتخاذ القرار القائم على المشاركة، باعتبار ذلك الفكرة العامة التي تقوم عليها جميع التدخلات.

٦- وتتميز التدخلات في مجال إدارة الموارد الطبيعية بعنصرين. أولهما أن المشروعات الخمسة تمتعت بالدعم إما بفضل التمويل الإضافي أو المساعدة التقنية المقدمة من وكالات أخرى (مثل **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، والمنظمات غير الحكومية الوطنية، ومؤسسة سرهاد للمساندة الريفية، ورابطة النهوض بالمرأة) أو من جهات مانحة ثنائية (مثل استراليا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا). أما العنصر الثاني فيتلخص في أن المعونة الغذائية تقدم من خلال آلية نظام قسائم الأغذية. فالقمح المقدم من **البرنامج** تحوله الحكومة الاتحادية إلى نقد في ميناء الوصول أي كراتشي. ثم يستخدم النقد لشراء قسائم الأغذية من **بيت المال الباكستاني**، وهي هيئة حكومية مستقلة تضطلع بتنفيذ برنامج قسائم الأغذية الحكومي. وتسلم هذه القسائم بعد ذلك إلى السلطات المختصة بالمشروع لتوزيعها على المشتركين الذين يقومون بدورهم باستبدالها، وفقا للقيمة الموضحة عليها، بسلسلة من المواد الغذائية من متاجر مخصصة لذلك متوافرة في جميع المناطق الفرعية. ومن مزايا برنامج قسائم الأغذية أنه يوفر تكاليف النقل، والتخزين، والتوزيع المرتفعة، ويجنب خسائر ما بعد النقل، ويتيح تشكيلة متنوعة من الأغذية للمستفيدين، بينما تقتصر توريدات **البرنامج** على سلعة واحدة.

٧- ومن الأنشطة الأخرى المحدودة المنفذة في إطار البرنامج القطري، وتجئ في المرتبة الثالثة، الدعم المقدم لبرنامج شبكة الأمان، المخصص لأكثر الفئات ضعفا من بين اللاجئين الأفغان، بالإضافة إلى مساندة بعض اللاجئين الجدد. ويجئ ذلك في أعقاب مرحلة الانسحاب التدريجي من برنامج رعاية وإعالة اللاجئين. كما أن هذه العمليات تدعم الأنشطة المخصصة للفتيات في المدارس الابتدائية، وأنشطة التدريب المهني للنساء.

٨- وكان من المتوقع أن يقدم البرنامج القطري (١٩٩٤ - ١٩٩٨) حجما من الموارد الغذائية تقدر إجمالي قيمتها بنحو ٥٠ مليون دولار، أي بمعدل ١٠ ملايين دولار تقريبا في السنة الواحدة، توزع بالتساوي بين برامج العمل الاجتماعي وإدارة الموارد الطبيعية. ولم تخصص أية اعتمادات مسبقة لأية عملية من عمليات اللاجئين أو الطوارئ. وبلغت تكاليف **البرنامج** الفعلية، خلال نفس الفترة، نحو ٣٧,٣ مليون دولار، موزعة تقريبا بالتساوي، أي: ١٨,٣ مليون للقطاعات الاجتماعية (١٣ مليون للصحة و٥,٣ مليون للتعليم) ونحو ١٩ مليون دولار لإدارة الموارد الطبيعية. وتتضمن الملاحق تفاصيل هذه الأرقام. وبلغ إجمالي عدد المستفيدين في قطاع التعليم ٣٠٠ ٥٣ مستفيد، بتكلفة بلغت نحو ١٠٠ دولار للفرد الواحد، في حين تعذر حصر عدد المستفيدين في قطاع إدارة الموارد الطبيعية. وإذا ما سلمنا بأن مجموع عدد المستفيدين يصل، استنادا إلى أي تقدير نظري، إلى نحو ٥٠٠ ١١٥ مستفيد، لكانت تكلفة الفرد الواحد ١٦٥ دولارا[(١)]. ولا تشير هذه الأرقام إلا للذين ينتفعون مباشرة من التدخلات. ويتضح ضمنا من الأصول المشتركة المنشأة نتيجة للعمليات المنفذة في قطاع إدارة الموارد الطبيعية، أن إجمالي عدد المستفيدين يفوق بكثير هذا الرقم وأن

(١) احتسبت التكلفة الموضحة هنا لكل مستفيد على أساس قيمة الأغذية المقدمة من **البرنامج** وحده ولا تشمل قيمة المواد غير الغذائية أو تكاليف الدعم المالية المقدمة من الحكومة لمواجهة تكاليف النقل والتوزيع فيما يتصل بأنشطة برنامج العمل الاجتماعي.

تكلفة الفرد في المقابل تقل عما هو موضح آنفا. إلا أنه من المتعذر التوصل إلى مثل هذه التقديرات. وفيما يتصل بالأنشطة المنفذة في القطاع الصحي، فقد تعذر أيضا، استنادا إلى المعلومات المتوافرة، تقدير إجمالي عدد المستفيدين من هذه الخدمات.

التقييم

٩- يستعرض برنامج التقييم الجوانب العريضة لتوجهات البرنامج، بالإضافة إلى بعض عناصر التنفيذ. ومما يجدر الاعتراف به أن بعض المؤشرات المستخدمة لتقييم التدخلات لم تكن أصلا من بين الأهداف الصريحة لنفس هذه التدخلات. ولن يكون من العدل الاستناد إلى معايير لم تتقرر إلا في عام ١٩٩٨، للحكم على البرنامج القطري المجاز في عام ١٩٩٦ والذي يستند إلي مخطط للإستراتيجية القطرية يرجع إلى عام ١٩٩٤ علما بأن تصميمه لم يتضمن أية مؤشرات واضحة يصح استخدامها لقياس نتائجه. غير أن الطبيعة المرنة للنهج البرامجي كانت ولا شك ستسمح مع مرور الوقت بإدخال بعض التعديلات على التدخلات. ويتضح مما جاء فيما يلي أنه جرى أيضا إدخال بعض التصحيحات. وينقسم التقييم المقدم هنا إلى سبعة أبواب رئيسية، بيانها كالتالي: الإطار القطري لعمليات **البرنامج** وأساسها المنطقي؛ محتويات البرنامج وتصميمه؛ التوجيه السكاني : تحديد الأهداف، قضايا الجنسين، العمليات القائمة على المشاركة ؛ التأثير والاستدامة؛ تنفيذ البرنامج؛ أداء **البرنامج**؛ أداء الحكومة.

الإطار القطري لعمليات البرنامج وأساسها المنطقي

١٠- تدل العديد من الدراسات التي أجريت حول الفقر في باكستان على أن قطاعات ضخمة من السكان تعيش في مستوى أدنى من المعدل الوطني(١). وفي الوقت الذي تتوافر فيه المعلومات حول التباين العريض بين المناطق وبين دخل مختلف المجموعات(٢)، تندر المعلومات الثابتة التي تعطى صورة عامة سواء عن الفقر أو عن مواطن الفقراء. ولعل العنصر الحاسم الذي ينبغي أخذه في الاعتبار عند النظر في الأساس المنطقي للمعونة الغذائية ولمساعدات **البرنامج** هو أن **الغذاء لا يعتبر العنصر الذي يسعى إليه البلد بصفة خاصة.** والتباين الكبير الملاحظ في حجم الاستهلاك لا يرجع عادة إلى مدى توافر الأغذية من عدمه وإنما يرتبط بالدخل. ففيما يتصل بالمجموعات الفقيرة، يعتبر **الأمن الغذائي مسألة ترتبط أكثر بالدخول** وبالعلاقة المتبادلة بين الأمن الغذائي والأسباب الأخرى المؤدية إلى الفقر، كارتفاع نسبة المواليد، ونسبة الوفيات بين الأمهات والأطفال، وتدنى مستويات التعليم. وبالتالي ينبغي النظر إلى المعونة الغذائية باعتبارها إلى حد ما زيادة في الدخل وليست عملية المقصود منها توفير الأغذية للاستهلاك المباشر.

١١- وفي هذا السياق، يعتبر النهج الذي يهدف إلى تحقيق زيادة في دخل المجموعات المعنية والذي تعكسه ضمنا التدخلات المنفذة سواء في القطاع الاجتماعي أو في قطاع إدارة الموارد الطبيعية، نهجا ملائما تماما. وفيما يتعلق

(١) أوضحت بعض الدراسات الحديثة نسبة السكان الذين يعيشون تحت حد معين من الفقر والنسبة بين المناطق الريفية والحضرية. حكومة باكستان، وزارة الزراعة والأغذية والثروة الحيوانية، " القمة العالمية للأغذية – وثيقة حول الأوضاع القطرية – حالة باكستان"، ١٩٩٦، محبوب الحق وخديجة حق " التنمية البشرية في جنوب آسيا" كراتشى ١٩٩٨؛ المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية " الفقر، والأمن الغذائي الأسري، والتغذية في باكستان" تقرير بحث ٩٦، ١٩٩٣

(٢) وهكذا، ففي حين أن الغذاء المتوافر للفرد كان يقدر في عامي ١٩٩٥ – ١٩٩٦ بنحو ٢ ٥٧٠ سعرا يوميا، تدل الدراسات على أن نسبة السكان الذين يستهلكون في الواقع أقل من ١ ٩٠٠ سعر يوميا تتراوح بين ٣٣ في المائة من الأسر في دير، وهى منطقة من المناطق المعنية بالمشروع، و١٣ في المائة في أتوك، وهي مقاطعة لا يشملها المشروع.

بالأنشطة المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية، أدى تكييف النهج المتبع لتحقيق زيادة في الدخل، إلى التحول من التوزيع المباشر لعدد من السلع الغذائية إلى اللجوء إلى نظام القسائم الغذائية التي توازى تقريبا قيمة هذه السلع نقدا. وإحقاقا للحق، لولا المرونة التي اتسم بها البرنامج القطري والتي أتاحت له الأخذ بهذا النهج، لما استطاع أن يتواكب مع واقع المعونة الغذائية في باكستان وأن يحقق هذا القدر الضخم من الوفورات.

١٢- أما الأساس المنطقي للتدخلات في القطاعات الاجتماعية ولا سيما في مجال الرعاية الصحية للنساء والفتيات وتعليمهن، فله تماما ما يبرره. ففي المجموعات الفقيرة ربما كانت أوضاع المرأة ولا سيما المرأة الريفية من أسوأ ما عرفته القارة الآسيوية. فنتيجة لتدنى مستويات التعليم إلى أقصى حد، وانخفاض متوسط العمر المتوقع، وارتفاع نسبة الوفيات، وانتشار الأمراض بين الأمهات، وضعف قدراتهن على المشاركة في صنع القرار، تعتبر أوضاع المرأة الريفية في باكستان غاية في الضعف. وبالتالي يعتبر الأساس المنطقي للمساندة المقدمة لهل جزءا مباشرا من خطة عمل **البرنامج** لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من التمتع بقدر مساو من الحقوق في الحصول على ضروريات الحياة الأساسية وفي السيطرة عليها. فتوفير الحوافز في شكل زيادة في الدخل لتشجيع النساء على ارتياد المراكز الصحية والفتيات على الانتظام في المدارس، وسيلة ملائمة للمجموعات المستفيدة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٣- وعلى العكس من ذلك، يعتبر الأساس المنطقي لمساندة **البرنامج** لقطاع إدارة الموارد الطبيعية، ضعيفا كما أنه يعكس إلى حد ما وزن ارتباط **البرنامج** السابق بهذا القطاع. واستنادا إلى العلاقة المفترضة بين تدهور البيئة والفقر، كانت الأهداف المبدئية الشاملة للتدخلات أهدافا على المستوى البيئي الكلي. وشملت التدخلات المنفذة إصلاح البنية الأساسية الطبيعية، ولا سيما حماية مناطق مجمعات المياه الرئيسية والسدود، والحفاظ على التنوع الحيوي، وإنتاج حطب الوقود والأعشاب. واعتبر التركيز على الفقراء وسيلة للإصلاح البيئي وليست غاية في حد ذاتها. غير أن البرنامج القطري كان له الفضل في تحقيق تحول ملموس في الأهداف خلال فترة التنفيذ، وهو ما يحسب له. فقد جرت إعادة النظر في أهداف البرنامج للتركيز على الغايات الاجتماعية باعتبارها جزءا متمما لإدارة المجتمعات المحلية التي تهدف إلى تمكين هذه المجتمعات من الاعتماد على الذات. وقد تم التشديد على التنظيم الاجتماعي، وعلى أهمية اعتماد السكان المحليين على الذات، ومشاركتهم في تنفيذ القرارات وفي استخدام الأصول المنشأة. أصبحت التسمية الجديدة لهذه التدخلات بعد تعديلها: تنمية الموارد الطبيعية والمجتمعات المحلية. إلا أن الأخذ بهذه الأهداف الجديدة لم يكن متماثلا بنفس القدر في مناطق الأنشطة الخمس التابعة لهذا القطاع، كما أن النهج الجديد يحتاج إلى مزيد من الوقت وإلى التواؤم مع الظروف المحلية.

محتويات البرنامج وتصميمه

الترابط مع الخطط الحكومية

١٤- يعتبر البرنامج القطري باكستان متناسقا تماما ومتكاملا مع الأهداف الإنمائية للحكومة الباكستانية الموضحة في خطتها الخمسية الثامنة (١٩٩٣-١٩٩٨). كما أنه يعكس أيضا الأولويات التي حددتها مجموعة الجهات المانحة في باكستان كما جاءت في مذكرة الاستراتيجية القطرية. وتولى الخطة الخمسية الثامنة أولوية قصوى لتنمية القطاع الاجتماعي ولخفض حدة الفقر. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الحكومة برنامجا طموحا للعمل الاجتماعي تلبية

لاحتياجات فقراء الريف (ولا سيما النساء والفتيات) في مجالات التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، وتنظيم الأسرة، وتوفير المياه للمناطق الريفية، والإصحاح. ويضطلع اتحاد متعدد الأطراف المانحة **كالبنك الدولي**، والبنك الآسيوي للتنمية، وإدارة التنمية الدولية، وهولندا، ومؤخرا الاتحاد الأوروبي وكندا، بمساندة برنامج العمل الاجتماعي، فضلا عن وحدة المساندة متعددة الأطراف المانحة التي تعمل كمجموعة استشارية أوسع نطاقا في مجال برنامج العمل الاجتماعي، وتضم **البرنامج، ومنظمة اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية** وعددا من الجهات المانحة التي تقدم مساهماتها نقدا. والواقع أن التدخلات التي يدعمها البرنامج القطري، تعتبر أهم المساعدات المقدمة مباشرة إلى المستفيدين في القطاع الاجتماعي، خاصة وأن المساندة التي يقدمها برنامج العمل الاجتماعي تهدف أولا وقبل كل شئ إلى تطوير قدرات الحكومة المؤسسية، بما في ذلك البنيات الأساسية الطبيعية. وقد أعيدت تسمية عمليات **البرنامج** في القطاع الاجتماعي لتصبح مساندة برنامج العمل الاجتماعي، مما يشير إلى تكامل أوثق مع هذا البرنامج.

١٥- وتتكامل أيضا التدخلات المنفذة في مجال إدارة الموارد الطبيعية مع أهداف وأغراض مع استراتيجية الحكومة الوطنية (والمحلية) للصون ومع الخطة الرئيسية للغابات وتتماشى تماما معهما. كما تتواكب الأنشطة مع الإصلاحات التي جرى إنجازها في قطاع الغابات. و**البرنامج** عضو مؤسس في مجموعة تنسيق الجهات المانحة المعنية بالغابات في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية والمكونة من ممثلين لألمانيا، وهولندا، وسويسرا بالإضافة إلى البنك الآسيوي للتنمية، ووحدة الصون العالمية، **ومنظمة الأغذية والزراعة**، و**البرنامج، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**. وتولت المجموعة الترويج لسلسلة عريضة من التغييرات في قطاع الغابات، بما في ذلك مساندة الحكومة في عملية الإصلاحات المؤسسية التي تجريها بفضل تمويل مقدم من البنك الآسيوي للتنمية، وهولندا، وسويسرا، ووحدة الصون العالمية، و**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**.

الترابط مع الشركاء في مجال التنمية

١٦- يؤدي توفير المعونة الغذائية، إما مباشرة أو في شكل زيادة في الدخل، باعتبارها وسيلة التمويل الوحيدة، إلى الحد من نفس أهداف التدخلات المنفذة. وبالتالي لكي تحقق هذه التدخلات تأثيرها بالكامل، يتطلب الأمر العمل على عدد من المستويات تتخطى مستوى المعونة الغذائية وحدها. ويقتضي ذلك ضرورة إقامة صلات مع الشركاء الآخرين في مجال التنمية. واختلفت تجارب البرنامج القطري في هذا الميدان. ففي القطاعات الاجتماعية، ولا سيما في المجال الصحي، كان التعاون مع الشركاء الآخرين محدودا للغاية. ونتيجة لذلك، لم تحقق التدخلات المنجزة تأثيرها بالكامل. والهدف الذي يسعى إليه **البرنامج** من تشجيع المرأة على ارتياد المراكز الصحية يعتبر في الواقع مكملا للهدف الذي تسعى إليه الحكومة من تحسين الخدمات.

١٧- من الواضح أن الاستدامة في ارتياد هذه المراكز يتوقف على جودة الخدمات المقدمة. ومع ذلك، فبالرغم من أن فرص تحسين تأدية الخدمات متوافرة بفضل المساندة المؤسسية المقدمة في إطار برنامج الخدمة الاجتماعية، إلا أنه لم تتم إقامة **صلات صريحة** بما يؤكد تكامل مختلف الإسهامات فيما بينها. **وينبغي أن يضمن تصميم المشروع الطبيعة الشاملة التدخلات المنفذة** بالقدر الذي يؤدى إلى تحقيق التأثير المنشود. وهكذا تتضح الضرورة الملحة لإ**قامة علاقات صريحة ومشاركة مع الوكالات الإنمائية الأخرى** العاملة في نفس الميدان لضمان التغطية الشاملة ومن ثم تحقيق التأثير المستدام. وقد تأثرت أيضا أهداف التدخلات المنفذة في مجال التعليم من نفس هذه العقبة، إذ أنها اقتصرت على عمليات **البرنامج** وحدها.

١٨- وعلى العكس من ذلك، تم استكمال التدخلات في مجال إدارة الموارد الطبيعية بفضل عدد من أعمال المساندة المختلفة بخلاف تلك المقدمة من **البرنامج**. وأقيمت علاقات صريحة مع عدد من وكالات العون الثنائية (استراليا، وكندا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا) ومع بعض المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى **منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** لتوفير التمويل المشترك الإضافي، والأهم من ذلك، المساعدة التقنية. وقد ساعدت هذه المساندة التكميلية المقدمة من الشركاء الآخرين على نحو ملحوظ على ضمان تحقيق التأثير الشامل المنشود من المشروع. وعلى الرغم من سيطرة النزعات التقنية والحراجية على اتفاقات الشراكة، ومن الحاجة إلى تحسينات للربط بين مختلف التدخلات المنفذة في مجال إدارة الموارد، ولتبادل المعلومات وتنسيقها، إلا أنه من الواضح أن نهجا يقوم على الشراكة مع الوكالات الأخرى ساعد على تعظيم التأثير على أوضاع السكان المستهدفين في مختلف مناطق المشروع.

الترابط بين الأنشطة القطاعية

١٩- لا يوجد ما يدل بجلاء على أن الترابط في مجال تخطيط أو تنفيذ الأنشطة القطاعية قد روعي بالقدر الكافي. وعلى الرغم من التداخل الملاحظ بين النشاطين في بعض الميادين المتصلة بالقطاع الاجتماعي، ومن تعدد لجان تنسيق برنامج العمل الاجتماعي على المستويات المحلية، إلا أنه لم يبذل أي جهد حقيقي لمعالجة هذه الأوضاع. وقد جرى في الواقع تنفيذ كل تدخل من التدخلين على نحو مستقل تماما عن الآخر. فلو تحقق قدر أفضل من التنسيق في ميادين السياسات العامة، والنقل والإمداد، والرصد، لاتسمت الأعمال التي اضطلع بها **البرنامج** بمزيد من الفعالية.

التكامل مع البيئة المؤسسية

٢٠- تقتضي الطرائق المقررة للعمل مع الحكومة ضمان التكامل التام بين التدخلات المنفذة في كل مجال من المجالين وبين أنشطة مختلف الوكالات الحكومية المختصة أي: إدارة الصحة المحلية، وإدارة التعليم، وإدارة الغابات، على التوالي. والإدارة الوحيدة من بين الإدارات المختصة التي تمتعت إلى حد ما بقدر من الدعم المؤسسي بفضل برنامج ملائم للتدريب، هي إدارة الغابات. ولم تتمتع الوكالات المختصة العاملة في القطاعات الاجتماعية إلا بقدر ضئيل للغاية من المساندة المؤسسية. ومع ذلك، نظرا للحاجة إلى تعظيم حجم التأثير، سيكون من الضروري وضع ترتيبات مؤسسية مع الشركاء الآخرين، سواء داخل الحكومة أو خارجها. وقد تحقق ذلك بالفعل، إلى حد ما، فيما يتصل بالتدخلات المنفذة في قطاع إدارة الموارد الطبيعية. فبفضل المساعدة التقنية المقدمة، استطاعت إدارة الغابات ألا تكتفي بتطبيق منهج الغابات الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية فحسب وإنما أيضا إقامة علاقات عمل مع بعض المنظمات غير الحكومية ومنظمات محلية على مستوى القرى ساهمت التدخلات المنفذة في إنشائها. وقد ساعدت، إلى حد كبير، المشاركة مع هذه الهياكل المتطورة في تنفيذ البرنامج، وتحقيق التأثير المنشود، والاستدامة.

٢١- وعلى العكس من ذلك، اقتصرت تقريبا البنية المؤسسية المستخدمة في التدخلات المنفذة في القطاعات الاجتماعية على الوكالات الحكومية المختصة وحدها. ففي قطاع الصحة، على سبيل المثال، من المسلم به أنه طالما أن التدخل سيؤدى إلى إدخال تغييرات ملحوظة على المعايير الثقافية السائدة، سيكون من الملح إذن إيجاد منهج يتسم بفعالية كبيرة لتحقيق التعبئة الاجتماعية. ومما لا شك فيه أن تقبل هذه التغييرات على نحو أعمق بفضل برنامج يهدف إلى خلق الوعي بشكل واقعي، ومشاركة المجتمعات المحلية من خلال لجان القرى الصحية، ومشاركة العاملين في المجال الصحي في المجتمعات المحلية، والمسنين (من الرجال والنساء) في القرى، والمنظمات غير الحكومية، واللجان التابعة للجوامع، ستساهم كلها في جعل تدخلات المشروع تحظى بالقبول على أوسع نطاق ممكن. والملاحظ أن بعض هذه

الإجراءات ستؤدى إلى إعادة تشكيل البيئة المؤسسية على المستوى المحلي، ولكن بالرغم من ذلك لم يبذل حتى الآن أي جهد حقيقي لإقامة علاقات بهذه الهياكل المتطورة، بهدف تحقيق أكبر قدر من التأثير.

٢٢- وفي القطاع التعليمي، كان للطبيعة المستدامة للمساندة المقدمة بموجب المشروع تأثيرها الإيجابي الملحوظ على أهداف البرنامج سواء تلك المتعلقة بزيادة أعداد المقيدين أو بخفض نسب التغيب بين التلاميذ والمدرسين. وبرغم ذلك، لو أن تصميم تدخلات المشروع اتسم بقدر أكبر من الشمول، مستغلا في ذلك مرافق برنامج العمل الاجتماعي، بالإضافة إلى برنامج التعبئة الاجتماعية ومشاركة المجتمعات المحلية، لساهم في تعزيز شعور المجتمعات المحلية بالمشاركة في الملكية، وفي تحقيق الاستدامة الشاملة. إلا أنه لم يتخذ أي إجراء في هذا السبيل.

التوجيه السكاني : تحديد الأهداف، قضايا الجنسين، العمليات القائمة على المشاركة

٢٣- نظرا للافتقار إلى معلومات دقيقة عن المناطق التي يعيش فيها الفقراء عدم توافر منظور شامل لهم، لجأت جميع التدخلات المنفذة في إطار البرنامج القطري إلى التحديد الجغرافي للأهداف باستخدام مؤشرات عامة. ومن الطبيعي أن هذا النهج يعتبر، على المستوى العام، عمليا أكثر من غيره. وفي إطار التدخلات المنفذة في القطاع الاجتماعي، يعتبر استخدام مثل هذه المعايير لتحديد المناطق المتخلفة، ولا سيما بالنظر إلى التباين العريض بين المعدلات الوطنية والمحلية، مقبولا. ولكن لا ينطبق ذلك على التدخلات المنفذة في مجال إدارة الموارد الطبيعية. فقد تم تحديد مناطق المشروع على أساس الظروف الطبيعية والبيئية وعلى ضوء العلاقة المفترضة بين حدة التدهور البيئي وفقر السكان. وكان قد تقرر ضمنا عند اعتماد نهج إدارة مجمعات المياه، إنشاء أصول تكون ملكيتها على المشاع، مع التركيز بصفة خاصة على الفقراء أو المعدمين باعتبارهم المستفيدين الرئيسين. والحقيقة الواقعة أن جزءا كبيرا من الفوائد المحققة استغلها أفراد من خارج المجموعة المستهدفة[(١)]. وفي استطاعة وحدة تحليل جوانب الضعف ورسم خرائطه المنشأة في المكتب الإقليمي **للبرنامج** في إسلام أباد، أن تقوم حاليا بجمع البيانات المطلوبة لتحديد الأهداف على نحو أدق.

٢٤- تميزت التدخلات المنفذة في القطاع الاجتماعي باهتمامها الصريح بقضايا الجنسين، مع التركيز بصفة خاصة على النساء. ووفقا لما جاء ذكره آنفا، تعتبر أوضاع المرأة الريفية أساسا منطقيا متينا لتقديم المساندة لها بموجب خطة عمل **البرنامج** المعنية بقضايا الجنسين. كما تضمنت التدخلات المنفذة في مجال إدارة الموارد بعض المحاولات لتوجيه الأنشطة صوب النساء. ومما يجدر ذكره أن بعض التقدم تحقق بالفعل على المستوى الاجتماعي.

٢٥- وفيما يتصل بتنفيذ العمليات القائمة على المشاركة، يقدم البرنامج القطري صورة مشوشة. فالافتقار إلى التكامل مع البيئة المؤسسية والاجتماعية المحلية، المشار إليه آنفا، فيما يتصل بالأنشطة التعليمية والاجتماعية، يعكس مواطن الضعف في مدى تأثير المشاركين. وعلى العكس من ذلك، استهدف برنامج إدارة الموارد الطبيعية النهوض بالعمليات القائمة على المشاركة. وقد تحقق ذلك ضمنا عند إنشاء وتطوير المنظمات على مستوى القرية ومستوى المجتمعات

(١) أوضحت دراسة أجراها المكتب القطري في عام ١٩٩٦، أنه في إطار الأنشطة المنفذة في مجال إدارة الموارد الطبيعية، من الملاحظ أن لجان تنمية القرى يسيطر عليها ملاك الأراضي وأن القرارات التي تتخذها تخدم أولا وقبل كل شئ مصالحهم، في حين أن القرارات الأخرى تتصل بإغلاق مواقع المزارع، والحد من انتفاع المعدمين بحطب الوقود، وبالأعلاف وبالمراعي. وشمل المسح الذي أجراه **البرنامج** القرى المتلقية للمعونة في السبعينات والثمانينات إلا أنه لم يعكس حتى ذلك الوقت الاتجاه الذي اتضح فيما بعد نحو منهج الغابات الاجتماعية

المحلية، مثل لجان تنمية القرى، ومنظمات أو مجموعات النساء. وما زالت مثل هذه المؤسسات القائمة على المستوى المحلي في مراحل نموها الأولى ولكن المهم هو بدء الاعتراف بالحاجة إلى العمليات القائمة على المشاركة.

تأثير البرنامج واستمراريته

٢٦- لن يتضح التأثير الكامل للأنشطة المنفذة في مجال إدارة الموارد الطبيعية إلا في الأجل البعيد. ولكن تشير بعض الأدلة على أن الفوائد بدأت تظهر بالفعل حتى فيما بين الأجلين القصير والمتوسط، كبدء استخدام الطرق الحقلية، وما تحقق من تقدم محدود في مجالي توافر المراعي والإمدادات بحطب الوقود. ولكن هناك أيضا مؤشرات لبعض النتائج السلبية الملاحظة في بعض المناطق كتردي بعض المراعي وضياع حقوق جمع حطب الوقود. وبالمثل، إذا كان التأثير الكامل لتحسن معدلات ارتياد المدارس لن تظهر إلا في المدى البعيد، إلا أن المؤشرات تفيد بأن عدد التلاميذ المقيدين في المدارس سجل زيادة. ويمثل ذلك من أول الخطوات الحاسمة على طريق تحقيق الفوائد على المدى البعيد للفتيات. إلا أنه فيما يتعلق بالصحة لا يوجد ما يدل بشكل أكيد على أن المشروع، كما تم تنفيذه، سيترك آثارا مستمرة. ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم ملائمة كميات الزيت الموردة للمراكز للوفاء حتى بما يحق للنساء المترددات بالفعل عليها. وربما يرجع ذلك أيضا إلى الافتقار إلى مشاركة المجتمعات المحلية التامة (أي الرجال والنساء المسنات) وإلى تأثير بعض العوامل مثل بعد المسافات التي يتعين قطعها للوصول إلى المراكز، ودرجة جودة الخدمات المقدمة، وما إلى ذلك.

٢٧- وترتبط قضية الاستمرارية فيما يتعلق بإجراءات إدارة الموارد الطبيعية بقضية توزيع الفوائد. فبعض الفوائد الناجمة عن إعادة التشجير وعن إجراءات الغابات الاجتماعية لن تظهر إلا في المستقبل البعيد (من ٤٠ إلى ٧٠ عاما). ونظرا لأن إمكانات الوصول إلى الجزء الأكبر من المناطق المزروعة متاح بصفة عامة بالرغم من أنها من الملكيات الخاصة، فلا يوجد ما يضمن أن أصحابها لن يمارسوا حقوق ملكيتهم لها عندما تنمو الأشجار وتتضح لهم قيمتها. ولا تتمتع الاتفاقات المبرمة بين ملاك الأراضي ولجان تنمية القرى لتقاسم الفوائد بأية قيمة قانونية طالما أن هذه اللجان لا تعتبر من الهيئات المشكلة قانونا. ومن هنا تتضح الحاجة إلى منح الصفة القانونية للهيئات المشكلة محليا إذا ما رغبنا في ضمان الاستدامة لإجراءات إدارة الموارد. والهوية القانونية مطلوبة لا للأصول المادية التي ستتوافر في المستقبل البعيد وحدها، كالأشجار، وإنما أيضا للفوائد التي ستتحقق في المدى القصير ولإدارة أية برامج للادخار والائتمان.

٢٨- تدل بعض المؤشرات المؤقتة للأنشطة المنجزة في مجال التعليم، على أن التقدم المحقق في مجالي قيد التلاميذ والحيلولة دون تسربهم، قد يستمر، ولو جزئيا، حتى بعد سحب الحوافز. فقد أصبح سكان الريف، ولا سيما الأمهات، أكثر إدراكا لفوائد التعليم، ومن المرجح إذن أن يستمروا في إرسال أبنائهم إلى المدارس حتى بدون حصولهم على أية حوافز. وقد أدى هذا الاتجاه في بعض الحالات إلى المطالبة بمواصلة تعليم الفتيات حتى بعد المرحلة الابتدائية. ومن الواضح، في نفس الوقت، أن استدامة الإنجازات التعليمية التي تحققت بفضل المشروع، دون حاجة إلى ذكر التقدم نحو تحقيق المزيد من الأهداف البعيدة، كتوفير التعليم الكامل للفتيات، ستتوقف على العديد من العوامل التي لا سيطرة **للبرنامج** عليها. ومن بينها، ضمن أمور أخرى، التحسينات المطلوبة على طريقة تقديم الخدمات التعليمية وعلى جودتها، وتخويل السلطة للنساء والفتيات في مجتمعاتهن.

٢٩- يعتبر الهيكل الحالي للبرنامج الصحي مثار قلق فيما يتعلق بمدى قابليته للاستدامة. **وهناك حاجة إلى إعادة النظر في أهداف البرنامج، ونطاقه، وفحواه، وفي الطرائق التشغيلية.** ونظرا لقلة المؤشرات المتعلقة بصحة الأطفال والأمهات في باكستان – بالمقارنة إلى بلدان أخرى بلغت نفس هذا المستوى من النمو –قد يبدو من الأهمية أن يواصل

البرنامج مساندته لهذا القطاع. ومن العناصر الرئيسية التي تروج لاستدامة استخدام الخدمات الصحية شعور العميل بالارتياح، وإن كان ضمان جودة الخدمات قبل تقديم الحوافز لم يلق ما يستحقه من اهتمام. وهناك مؤشرات تدل على أن عدم الانتظام في توزيع الحوافز ساهم في إعطاء النساء فكرة سلبية عن المسؤولين الرئيسيين عن توفير الرعاية (أي سيدات الصحة الزائرات)، وقد لا يشجعهن ذلك في المدى البعيد على اللجوء إلى هذه الخدمات. ومن الملاحظ أيضا أن الأسلوب المتبع حاليا لا يلبى الحاجة إلى إثارة القضايا المتعلقة بصحة النساء والأطفال على مستوى المجتمعات المحلية كجزء من اهتماماتها وإنما بالأحرى قضايا المرأة. وبرغم ذلك من الموصى به أن يواصل **البرنامج** تقديم مساندته إلى النساء والأطفال مباشرة. فغالبية المعونة المقدمة ضمن برنامج العمل الاجتماعي تتم على المستوى المؤسسي.

تنفيذ البرنامج

تسليم الإمدادات ومرونة التوزيع

٣٠- تأثر تنفيذ البرنامج نتيجة لتعثر إمدادات القمح والزيت وانخفاضها. وبالرغم من أن ذلك يعزى بدرجة كبيرة إلى عدم قدرة **البرنامج** على توفير التمويل اللازم وعلى تخصيص كميات ملائمة من الأغذية، إلا أن تأخر التسليم ساهم أيضا في هذا العجز. ومما عوض بعض الشيء التأثير الناجم عن انخفاض حجم الإمدادات، اللجوء إلى استخدام مصادر أخرى بديلة للتموين كأنشطة العمليات الممتدة لصاح اللاجئين الأفغان. وبصفة عامة، كان العجز في إجمالي إمدادات الزيت السنوية للقطاعات الاجتماعية أقل من العجز في كميات القمح الموردة لإدارة الموارد الطبيعية. ولو أن البرنامج ككل كان يستخدم نفس السلعة لازدادت المرونة في توزيع الموارد. ولكن استخدام سلعتين، أي الزيت والقمح، حد من إمكانية استغلال هذه الميزة، حيث أن العجز في أية سلعة لن يعوضه الفائض في السلعة الثانية.

٣١- ونتيجة لانخفاض حجم الإمدادات تأثر تنفيذ البرنامج ولا سيما في قطاعات إدارة الموارد والصحة. ومع ذلك، لا يوجد أدنى قدر من الشك في أن النهج البرامجي قد أتاح **للبرنامج** مواجهة التقلبات في إجمالي المعونة الغذائية المتوافرة بطريقة رشيدة، وأنه نتيجة للتصريح باتخاذ القرارات من مواقع قريبة من مسرح الأحداث، استطاع **البرنامج** أن يواءم بين المخصصات والأداء.

٣٢- اتسم تنفيذ البرنامج في القطاع الصحي بصفة خاصة بالضعف، فبخلاف التأثير الناجم عن العجز الشامل في الإمدادات، اتضح أن التصميم تشوبه بعض العيوب، كأن يتقرر قبول عدد من المراكز لا يتناسب مع الكميات المخصصة لتقديم المساندة الملائمة لها، حتى لو لم تطرأ أية زيادة في أعداد المترددين عليها.

الخطط التشغيلية والمتطلبات الإدارية

٣٣- في أعقاب تطبيق البرنامج القطري، استبدلت خطط العمليات التفصيلية لكل مشروع باتفاقيات تتعلق بالأنشطة المعتمدة. وبالتالي لم تكن هناك وثائق شاملة توضح الأهداف بالتفصيل، وطرائق التنفيذ، والتزامات **البرنامج** والحكومة فيما يتصل بالتدخلات المحددة. وقد تم توزيع الموارد المخصصة **للبرنامج** على القطاعات والمقاطعات على أساس خطط العمل السنوية المعدة بالتشاور مع مختلف الوكالات الحكومية المختصة. وأتاح النهج لمكتب **البرنامج** مزيدا من

السلطة في استخدام الموارد داخل البلد. ولكن لم تكن الحكومة الممثلة عن طريق مختلف الوكالات المختصة التابعة للحكومات المحلية، تتمتع بنفس هذا القدر من المرونة.

٣٤- أما الأموال المقابلة فكانت تخصص لها اعتمادات في ميزانية إيرادات الحكومات المحلية أو في خططها الإنمائية السنوية، على أساس عملية تقدير مبدئية يرمز إليها بالأحرف PC-1. ورأت الوكالات التنفيذية المختصة أنه يصعب إعداد مثل هذه التقديرات المبدئية السنوية (PC-1) لتعكس الاعتمادات المخصصة سنويا **للبرنامج** والتي تختلف من سنة إلى أخرى. أشارت المناقشات الجارية بين **البرنامج** والهياكل الإدارية للوكالات الحكومية المختصة إلى الحاجة إلى تجهيز بديل من بديلين، إما " مظلة" سنوية (PC-1) تضم جميع عمليات التقدير المبدئية المحلية (PC-1) (القطاعات)، وإما عملية تقدير مبدئية (PC-1) لكل قطاع، تشمل مدة البرنامج الخمسي بالكامل. والأوضاع الحالية لا تتسم بالوضوح وتجمع بين مختلف الأشكال سواء السنوية أو الخمسية، أو – كما هو الحال بالنسبة للبنجاب– لا يوجد أي تقدير مبدئي (PC-1). ومن هنا تتضح الحاجة الملحة إلى إتباع نهج موحد فيما يتعلق بمخصصات الأموال المقابلة.

العلاقات المؤسسية

٣٥- تعتبر وزارة الزراعة والأغذية والثروة الحيوانية الطرف النظير الرئيسي **للبرنامج**، علما بأن اهتمامها بأنشطة **البرنامج** ومشاركتها فيها هامشية. ومن الأهمية بمكان **للبرنامج** إيجاد جهة مؤسسية حكومية ملائمة يمكن الرجوع إليها. ويتضح من هيكل العلاقات مع الحكومة الاتحادية، التي لا تعمل إلا كوكالة منسقة، ومع الحكومات المحلية التي تلعب دورا تنفيذيا أكثر أهمية، أن **البرنامج** يعتبر أساسا، من وجهة نظر الحكومة الاتحادية، مصدرا للمساعدات الخارجية. ولذلك سيكون من المناسب أكثر **للبرنامج** لو أن الطرف الحكومي النظير هو إما إدارة الشؤون الاقتصادية بوزارة المالية أو لجنة التخطيط. وقد وردت نفس هذه التوصية في عام ١٩٩٣ في تقييم **للبرنامج** في باكستان أجراه معهد ك. مايكلسون بالنرويج، إلا أن الترتيبات الحالية بقيت على حالها دون أي تغيير.

٣٦- وفي نفس الوقت تحتاج علاقات العمل القائمة بين **البرنامج** والحكومات المحلية إلى تعزيز. ولن يقتصر ذلك على مجرد توثيق العلاقات القائمة مع الوكالات التنفيذية المختصة وحدها، بل يجب أن يشمل ذلك أيضا الإدارات المحلية للتخطيط والتنمية. وينبغي ألا يترك هذا الدور لمكاتب **البرنامج** المحلية، بل على مكتب **البرنامج** في إسلام أباد إقامة علاقات مباشرة ومنتظمة مع إدارات التخطيط والتنمية في مجال البرمجة، فهي المقابل الفعلي لقطاع الشؤون الاقتصادية على المستوى الاتحادي.

أداء البرنامج

٣٧- اقتضى اعتماد النهج البرامجي اضطلاع المكتب القطري بدور أكثر أهمية ونشاطا لا في إدارة تدفق الإسهامات الغذائية، ومواجهة المشكلات التي يتعذر اجتنابها المترتبة على جدولة هذه الإسهامات وتسليمها فحسب وإنما أيضا للتأكد من أن أهداف البرنامج الشاملة باقية على ما هي عليه أو جرى تعديلها كلما اقتضت ذلك التغيرات التي تطرأ على البيئة العامة للسياسات. بيد أن تنفيذ البرنامج كان بصفة عامة غير مرض. وبالرغم من أن التدخلات وصفت بأنها برنامج إلا أن تنفيذها تم تقريبا باعتبارها مشروعات غير مترابطة. وبخلاف الجانب المالي، جرى تنفيذ مختلف عناصر البرنامج باعتبارها عناصر مستقلة تماما عن بعضها، كما أنه لم يطرأ، من وجهة نظر **البرنامج**، أي تغير نوعي ملحوظ نتيجة لتطبيق النهج الجديد.

٣٨- يحق للمكتب القطري أن يفخر للفعالية التي اتسم بها في معالجة التأخر في وصول الإمدادات والعجز في موارد **البرنامج**، ولكن مساهمته في حل المشكلات الناجمة عن الجانب الحكومي لم تكن كافية. ويعزى ذلك أساسا إلى عدم كفاية الاتصالات على مستوى الرئاسي بين المكتب القطري والحكومة – وهي المشكلة التي ترتبت على القرار القاضي بالجمع بين دور المدير القطري والمدير الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك كان من المتوقع أن تتيح النتائج المستخلصة من أعمال الرصد ومن تأثير أنشطة التقدير إدخال التصحيحات اللازمة على تدخلات البرنامج في منتصف مدة التنفيذ، إلا أن هذه التوقعات لم تتبلور كما أن المعلومات المستفادة من أنشطة الرصد المعتادة لم تؤد إلى أية تصحيحات قد تكون مؤكدة النجاح.

أداء الحكومة

٣٩- وفقا لما تمت مناقشته آنفا في الجزء المخصص للعلاقات المؤسسية، تعتبر وزارة الزراعة والأغذية والثروة الحيوانية الطرف الحكومي النظير **للبرنامج** فيما يتصل بكافة الأنشطة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالصحة والتعليم. ولما كانت الوزارة غير مشتركة بطريقة أو بأخرى في هذه القطاعات، فقد تأثر تنفيذ البرنامج، ولا سيما فيما يتصل بقضايا التزود بالموظفين، بالإضافة إلى تأخر مساهمات الحكومة المقابلة. ومع ذلك، تباين الأداء في هذا المجال تبعا للمقاطعات. وبالرغم من أنه كان من الضروري تجنب إجراء أي خفض على الاعتمادات المخصصة للقطاع الاجتماعي كنتيجة للتعديلات المدخلة على الميزانية وفقا للمبادئ التوجيهية للسياسة الحكومية، إلا أن ذلك لم يتحقق في بعض الحالات. وأكد توجيه صادر مؤخرا من الحكومة الاتحادية أن التدخلات التي يساندها **البرنامج** لا تخضع لأي خفض أسوة بالبرامج التي يدعمها برنامج العمل الاجتماعي.

النتائج والتوصيات

٤٠- بالرغم من أن البرنامج القطري باكستان يمثل أول جهد في سلسلة الجهود التي يبذلها **البرنامج** للتحول إلى النهج البرامجي، إلا أنه أثبت، مع ذلك، بعض الفعالية في تخصيص الموارد واستخدامها. وفي ضوء التقلبات الملاحظة في الحجم الكلي للموارد المتاحة، لا يمكن لنا سوى الإشادة بما حققه. وقد تكاملت عناصر البرنامج تماما مع الخطط الحكومية وأولويات الجهات المانحة. ومع ذلك، اختلفت النتائج سواء أكان الأمر يتعلق بالتوجيه الشامل لأهداف البرنامج، أو بالتأثير، أو بالاستدامة. وفي حين أن النتائج الكاملة لتأثير التدخلات في مجال إدارة الموارد الطبيعية لن تتضح إلا في تاريخ لاحق، لم تكن الآثار في المدى القصير واضحة تماما. فبالرغم من بعض المؤشرات التي تفيد تزايد الكميات المتوافرة من حطب الوقود، أشارت الدراسات إلى أن التدخلات المنفذة خضعت لسيطرة ملاك الأراضي. ونتيجة لذلك، يصعب التأكد من أن الفوائد الناجمة عن الأصول الخاضعة للملكية المشتركة سوف تتحقق بالفعل وأن المجموعة المستفيدة الأساسية، أي الفقراء والمعدمين، ستتمكن من مواصلة الانتفاع بها. وعلى العكس من ذلك، أكدت الدلائل الأولى أن معدلات القيد في المدارس حققت ارتفاعا، وإن كانت النتائج الكاملة لتحسن معدلات التردد على المدارس لن تتبلور إلا في الأجل البعيد. أما فيما يتصل بقطاع الصحة فمن غير المؤكد أن تكون مستويات التردد على المراكز الصحية قد سجلت زيادة مستدامة. ومن هنا تتضح الحاجة إلى إعادة تقدير الأنشطة المنفذة في المجال الصحي سواء أكان الأمر يتعلق بأهداف البرنامج، أو بنطاقه، وفحواه، أو بطرائق تنفيذه. ومن الواضح أن تأثير البرنامج كان

سيحقق تحسنا ملحوظا لو أقيمت علاقات فعالة مع باقي الشركاء في ميدان التنمية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة فيما يتصل بالتدخلات المنفذة في القطاع الاجتماعي. فلو كانت هناك صلات مباشرة أكثر فعالية تربط بين **البرنامج** والوكالات المختصة المعنية في الحكومات المحلية لكانت نتائج التنفيذ أفضل بكثير.

٤١- تركز التوصيات الأولي على كل ما له علاقة بالبرنامج القطري ككل وبالتالي ترتبط بالتدخلات القطاعية. أما التوصيات الختامية فتركز على بعض الجوانب المتعلقة بالأنشطة المحددة.

٤٢- **تصميم التدخل والشراكة.** يتعين تناول تدخلات البرنامج من منظور أوسع لا يقتصر بالضرورة على دور **البرنامج** وحده. كما أنه من الضروري القيام مسبقا ببذل جهود إيجابية لإقامة شراكة مع الوكالات المانحة الأخرى بهدف مساندة عمليات **البرنامج**، وبذل الجهود اللازمة لكي تحقق التدخلات المنفذة التأثير الشامل الملائم. فعلى **البرنامج** إذن التأكد من أن التدخلات تتسم بقدر أكبر من الشمول في أهدافها. وفيما يتصل بالقطاعات الاجتماعية، من الضروري النظر إلى ما هو أبعد من الأهداف المباشرة التي تتلخص في اجتذاب التلاميذ إلى المدارس والنساء إلى المراكز الصحية، مع العمل في نفس الوقت على تحسين نوعية الخدمات المقدمة.

٤٣- **مشاركة المجتمعات المحلية.** تتضح الحاجة إلى تعزيز **إشراك المجتمعات المحلية ومشاركتها** على نحو أعمق. ويقتضي ذلك ضرورة تضمين برنامج التدخلات حملة لاستقطاب الدعم تهدف إلى تحقيق تكامل أفضل مع البيئة المؤسسية المحلية المتطورة. وبالتالي يتعين على **البرنامج** وعلى النظراء الحكوميين على حد سواء بذل الجهود اللازمة، كلما أمكن ذلك، في القرى، وبين لجان المناطق الصحية، ولجان الجوامع المحلية، وجمعيات أولياء الأمور، واللجان النسائية، وما إلى ذلك، **للإعلام والإشراك.**

٤٤- **تحديد الأهداف.** ينبغي تحسين أسلوب تحديد الأهداف الجغرافية لتجنب إغفال الوحدات الفرعية التابعة لمختلف المناطق، أي الوحدات الإدارية أو ما يطلق عليه اسم *tehsil*. ولدعم هذا الاتجاه، يتعين على وحدة تحليل جوانب الضعف ورسم خرائطه التابعة للمكتب القطري جمع المعلومات على نحو أكثر دقة.

٤٥- **الرصد والتقييم.** تتضح الحاجة إلى رصد وتحليل التقدم في تحقيق أهداف أنشطة المشروع عن كثب. كما ينبغي تحديد المؤشرات المناسبة، والربط بين المعلومات التي تجمعها الوكالات الأخرى على نحو أوثق، مثل نظام معلومات الإدارة الحكومي في القطاع الصحي ونظام معلومات الإدارة التعليمي في قطاع التعليم. كما يتعين أيضا تعزيز الرصد الميداني **للبرنامج** عن طريق تعيين موظفات إضافيات، واستخدام قوائم المراجعة الموحدة على نطاق أوسع، وتحديد مؤشرات التقدم الملائمة.

٤٦- **صلات البرنامج التشغيلية.** بالنظر إلى أن **البرنامج** وكالة ممولة، يتعين أن يكون الطرف النظير هو قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة المالية أو لجنة التخطيط. فمن الضروري إذن استبدال الصلات القائمة حاليا مع وزارة الزراعة والأغذية والثروة الحيوانية. كما يتعين أيضا إقامة صلات تشغيلية (البرمجة السنوية وعمليات المراجعة) مع إدارات التخطيط والتنمية المحلية. فقد تتيح أيضا العلاقات الوثيقة بإدارات التخطيط والتنمية إمكانية إعداد عمليات تقدير مبدئية خمسية PC-1 لضمان المرونة اللازمة في تخصيص الموارد التي يحتاجها ضمنا النهج البرامجي.

٤٧- **شروط الانسحاب التدريجي.** نظرا للقدرات المحدودة التي يتمتع بها كل من **البرنامج** والحكومة، ورغبة في تجنب اعتماد السكان الدائم على المساعدات، يجب تحديد مدة كل تدخل. ومن الضروري تعيين أهداف محددة، وأن تتوقف قرارات الانسحاب إما على الإنجاز أو على الفشل في إثبات التقدم في تحقيق الأهداف المقررة.

الملحق

موجز بإمدادات البرنامج، واستخداماتها، والمستفيدين، والأموال المقابلة (قطاع إدارة الموارد الطبيعية)

السنة	الإمدادات المقررة (بالأطنان)	الإمدادات الفعلية (بالأطنان)	الاستخدام الفعلي (بالأطنان)	المستفيدون (العدد)	القيمة (بملايين الدولارات)	ميزانية الحكومة (بملايين الدولارات)	بنود غير غذائية	
							البند	بملايين الدولارات
المشروع ٤٦٥٩- إصلاح البيئة في وحدة مالاكاند الإقليمية بمقاطعة الحدود الشمالية الغربية (سوات، بونير، شيترال)								
١٩٩٤-١٩٩٥	٢ ٣٠٠	صفر	٢٠٠	٦ ٠٣٠		٠,٠٤	سيارات فولفو	٠,٠٤٧
١٩٩٥ -١٩٩٦	٥ ٠٠٠	٥ ٣٤٦,٧٦	٧ ٧٨٨,٨٨٩	١٣ ٤٠٠	٠,٩٠	١,٣٥	آلات حاسوب	٠,٣٨٨
١٩٩٦-١٩٩٧	٩ ٠٠٠	٤ ٥٢٠	٥ ٠٨٥,٣٩١	٩ ١٢٢	٠,٧٦	٠,٩٧		
١٩٩٧-١٩٩٨	٨ ٤٠٠	١٣ ١٤٥	٢ ٦٠٠	٢ ٩٥٠	٢,٢١	٠,٥٤		
المجموع	**٢٤ ٧٠٠**	**٢٣ ٠١١,٧٦**	**١٥ ٦٧٤,٢٨**	**٣١ ٥٠٢**	**٣.٨٧**	**٢,٩٠**	**المجموع**	**٠,٤٣٥**
المشروع ٢٤٥١ - - المساعدة المقدمة لإدارة مناطق مجمعات المياه في طاربيلا ومنغلا (أبوت أباد، مانسهره، كوهستان، هاريبور، بونير)								
١٩٩٤-١٩٩٥	١٠ ٤٠٠	٧ ٥٠٠	٣٧٦	٢ ٢٣٠	١,٢٦	٠,٠٧		
١٩٩٥-١٩٩٦	١٠ ٠٠٠	٩ ٦٥٦,٢٤	٨ ٠٨١	١٣ ٥٧٠	١,٦٢	١,٢٩		
١٩٩٦-١٩٩٧	١٠ ٠٠٠	٥ ١٠٠	٧ ٩١٥,٥٨	١٤ ٢٢٢	٠,٨٦	١,٣٩		
١٩٩٧-١٩٩٨	١٠ ٢٠٠	١٤ ٩٠٠	٦ ٠٠٠	١٣ ٩١٣	٢,٥٠	١,١٦		
المجموع	**٤٠ ٦٠٠**	**٣٧ ١٥٦,٢٤**	**٢٢ ٣٧٢,١٣**	**٤٣ ٩٣٥**	**٦,٢٤**	**٣,٩**		

موجز بإمدادات البرنامج، واستخداماتها، والمستفيدين، والأموال المقابلة (قطاع إدارة الموارد الطبيعية)

السنة	الإمدادات المقررة (بالأطنان)	الإمدادات الفعلية (بالأطنان)	الاستخدام الفعلي (بالأطنان)	المستفيدون (العدد)	القيمة (بملايين الدولارات)	ميزانية الحكومة (بملايين الدولارات)	بنود غير غذائية	
							البند	بملايين الدولارات
المشروع ٤٠٠٣- التنمية الريفية في الإقليم الشمالي الشرقي (مطفر أباد، بونش، قتلي، ميربور، باغ)								
١٩٩٥-١٩٩٤	١ ٩٠٠	صفر	١ ١٠٤	١ ٤٧٢		٠,٢٨	عربات نقل وشاحنات	٠,٠٤٥٥
							خفيفة نيسان	٠,٠٤٧
١٩٩٦-١٩٩٥	٥ ٠٠٠		٩ ٣٧٣	١٠ ٥٧٩		٢,١٨	ماكينات حفر يدوية	٠,١٨٧٣٦
١٩٩٧-١٩٩٦	١٠ ٠٠٠		٥ ٧٣٩	٦ ٧٨٨		١,٤٧	معدات	٠,١٠٤٩٧
١٩٩٨-١٩٩٧	١١ ٩٨٤	١٧ ٦٠٤	٥ ٥٦٧	٩ ٠٩٣	٢,٩٦	١,٥٧	أجهزة حاسوب	٠,٠٠٣١٨
المجموع	**٢٨ ٨٨٤**	**١٧ ٦٠٤**	**٢١ ٧٨٣**	**٢٧ ٩٣٣**	**٢,٩٦**	**٥,٥**	**المجموع**	**٠,٣٨٨**
المشروع ٢٣٠٩- أشغال التنمية الريفية في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية والمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية (كوهات، كاراك، بنّو، لاكّي)								
١٩٩٥-١٩٩٤	١٧ ٨٤٥	صفر	صفر	صفر		٠,٠٠	شاحنات فولفو	٠,١٣٦٥
١٩٩٦-١٩٩٥	٥ ٠٠٠	صفر	٩٠٢,٢٢	٢ ١٠٠		٠,١١	شاحنات خفيفة	٠,٠٧٢
١٩٩٧-١٩٩٦	٨ ٠٠٠	صفر	٥١٧,٣٩	٨٥٠		٠,٠٧	جرارات-صهاريج	٠,٠٢٦٣٥
١٩٩٨-١٩٩٧	٧ ٠٠٠	٩ ٣٣٨	٧٥٠	١ ٥٠٠	١,٥٧	٠,١١		
المجموع	**٣٧ ٨٤٥**	**٩ ٣٣٨**	**٢ ١٦٩,٦١٤**	**٤ ٤٥٠**	**١,٥٧**	**٠.٣٠١**	**المجموع**	**٠,٢٣٤٨٥**
المشروع ٤٣٧٧- التنمية الريفية في بلوخستان (كويتا، باشين، لورالال، صالفالله، عبدالله، موزاخيل)								
١٩٩٥-١٩٩٤	٢ ٥٠٠		٦١٠	٨١٣		٠,٢٤	شاحنات خفيفة	٠,٠٤٧٧٧
١٩٩٦-١٩٩٥	٢ ٥٠٠		٥ ٦١٦,٦٦٧	٤ ٥٨٥		١,٩٩		
١٩٩٧-١٩٩٦	٥ ٠٠٠		٦٧٣,٩١٣	١ ٢٥٠		٠.٢٦		
١٩٩٨-١٩٩٧	٦ ٠٠٠	٤ ٦٠٠	٥٠٠	١ ٠٠٠	٠,٧٧	٠,٢١		
المجموع	**١٦ ٠٠٠**	**٤ ٦٠٠**	**٧ ٤٠٠,٥٨**	**٧ ٦٤٨**	**٠,٧٧**	**٢,٧**	**المجموع**	**٠,٠٤٧٧٧**

موجز بإمدادات البرنامج، واستخداماتها، والمستفيدين، والأموال المقابلة (قطاع إدارة الموارد الطبيعية)

السنة	الإمدادات المقررة (بالأطنان)	الإمدادات الفعلية (بالأطنان)	الاستخدام الفعلي (بالأطنان)	المستفيدون (العدد)	القيمة (بملايين الدولارات)	ميزانية الحكومة (بملايين الدولارات)	بنود غير غذائية	
							البند	بملايين الدولارات
مشروع (عملية اللاجئين الممتدة) ٤٢٥٦ حولت الإمدادات إلى إدارة الموارد الطبيعية								
١٩٩٦-١٩٩٧	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	حولت إلى إدارة الموارد الطبيعية			
١٩٩٧-١٩٩٨	١١ ٥٠٠	١١ ٥٣٠	١١ ٥٣٠	١١ ٥٣٠	حولت إلى إدارة الموارد الطبيعية			
المجموع	**٢١ ٥٠٠**	**٢١ ٥٣٠**	**٢١ ٥٣٠**	**٢١ ٥٣٠**				

موجز بإمدادات البرنامج، واستخداماتها، والمستفيدين، والأموال المقابلة (قطاع إدارة الموارد الطبيعية)

السنة	الإمدادات المقررة (بالأطنان)	الإمدادات الفعلية (بالأطنان)	الاستخدام الفعلي (بالأطنان)	المستفيدون (العدد)	القيمة (بملايين الدولارات)	ميزانية الحكومة (بملايين الدولارات)	بنود غير غذائية	نصيب المستفيد بالدولارات
مجموع ١٩٩٤-١٩٩٥	٣٤ ٩٤٥	٧ ٥٠٠	٢ ٢٩٠	١٠ ٥٤٥	١,٢٦	٠,٦١٨	١,٢٣١	١١٦,٧٤٥
مجموع ١٩٩٥-١٩٩٦	٢٧ ٥٠٠	١٥ ٠٠٣	٣١ ٧٦٢	٤٤ ٢٣٤	٢,٥٢	٦,٩٢٤	١١,٨٣٩	٢٦٧,٦٣٣
مجموع ١٩٩٦-١٩٩٧	٥٢ ٠٠٠	١٩ ٦٢٠	٢٩ ٩٣١	٣٢ ٢٣٢	٣,٣٠	٤,١٦٤	٧,٢٤٢	٢٢٤,٦٩٥
مجموع ١٩٩٧-١٩٩٨	٥٥ ٠٨٤	٧١ ١١٧	٢٦ ٩٤٧	٢٨ ٤٥٧	١١,٩٥	٣,٥٩٤	٦,٠٩٩	٢١٤,٣١٦
المجموع الكلي	١٦٩ ٥٢٩	١١٣ ٢٤٠	٩٠ ٩٢٩	١١٥ ٤٦٨	١٩,٠٣	١٥,٣٠١	٢٦,٤١١	٢٢٨,٧٢٧

موجز بإمدادات البرنامج، واستخداماتها، والمستفيدين، والأموال المقابلة (قطاع إدارة الموارد الطبيعية)

السنة	الإمدادات المقررة (بالأطنان)	الإمدادات الفعلية من الزيوت		الاستخدام الفعلي (بالأطنان)	المستفيدون الفعليون (حالات جديدة) (العدد)	ميزانية الحكومة	بنود غير غذائية
		(بالأطنان)	(بالدولارات)			بالدولارات	
المشروع ٢٢٣٧ (التوسع الثالث) – المساعدات للرعاية الصحية الأولية							
١٩٩٤-١٩٩٥	١ ٩٣٥	١ ٥٤٤	١ ٦٩٨ ٤٠٠	٥٠٠	غير متوافر	٣٣٥ ٠٩٢	١٠٠ ٠٠٠
١٩٩٥-١٩٩٦	٣ ٥٦٥	٣ ٠٥١	٣ ٣٥٦ ١٠٠	١ ٧٠٠	غير متوافر	٣٥٢ ٦٤٢	
١٩٩٦-١٩٩٧	٤ ٥٠٠	١ ٦٧٩	١ ٨٤٦ ٩٠٠	٢ ٣٠٠	غير متوافر	٣٠٦ ٠٦٨	
١٩٩٧-١٩٩٨	٤ ٥٠٠	٣ ٠٧٣	٣ ٣٨٠ ٣٠٠	٢ ٤٥٠	غير متوافر	٢٧٢ ٧٦٨	
١٩٩٨-١٩٩٩	٤ ٥٠٠	٢ ٥٠٠	٢ ٧٥٠ ٠٠٠	٢ ٥٠٠	غير متوافر	٢٧١ ٠٦١	
المجموع	**١٩ ٠٠٠**	**١١ ٨٤٧**	**١٣ ٠٣١ ٧٠٠**	**٩ ٤٥٠**	**–**	**١ ٥٣٧ ٦٣١**	**١٠٠ ٠٠٠**

موجز بإمدادات البرنامج، واستخداماتها، والمستفيدين، والأموال المقابلة (قطاع برنامج العمل الاجتماعي)

السنة	الإمدادات المقررة (بالأطنان)	القيمة الفعلية لإمدادات الزيوت		الاستخدام الفعلي (بالأطنان)	مستفيدون إضافيون* (تلميذات/ مدرسات) (العدد)	ميزانية الحكومة	بنود غير غذائية
		بالأطنان	بالدولارات			بالدولارات	
المشروع ٤١٨٥ – الترويج لتعليم الفتيات الابتدائي							
١٩٩٤-١٩٩٥	٦٨٣	٦٦٢	٧٢٨ ٢٠٠	٢٧٥	١٢ ٠٠٠	٢٦ ٢٢٧	٣٣٠ ٠٠٠
١٩٩٥-١٩٩٦	٦٦٢	٥٩٢	٦٥١ ٢٠٠	٦٠٨	٧ ٥٠٠	٦٠ ٦٧٥	
١٩٩٦-١٩٩٧	١ ٦٠٠	١ ٠٤٤	١ ١٤٨ ٤٠٠	١ ٠١٧	١١ ٠٠٠	٧٧ ١٤١	
١٩٩٧-١٩٩٨	١ ٦٧٢	١ ٠٥٠	١ ١٥٥ ٠٠٠	٩٠٠	١٠ ٨٠٠	٨١ ٥٨٥	
١٩٩٨-١٩٩٩	١ ٨١٠	١ ٥٠٠	١ ٦٥٠ ٠٠٠	١ ١٠٠	١٢ ٠٠٠	١٠٧ ٩٥٩	
المجموع	**٦ ٤٢٧**	**٤ ٨٤٨**	**٥ ٣٣٢ ٨٠٠**	**٣ ٩٠٠**	**٥٣ ٣٠٠**	**٣٥٣ ٥٨٧**	**٣٣٠ ٠٠٠**

* عدد المستفيدين من التقديرات المحلية.